التأثيرات السلبية للفساد على التنمية المستدامة
ودور الحكم الصالح في مكافحتها مع إشارة إلى البلدان العربية

م.م. لهيب توما ميخا
كلية الادارة والاقتصاد
الجامعة المستنصرية

مقدمة

يبقى الفساد الواسع الانتشار والمستمر،احد المشاكل الرئيسية التي يواجهها مجتمع الاعمال والحكومات والمواطنين في جميع انحاء العالم، وثمة تطور اخذ بالاستمرار والتزايد الا وهو ان جهود مكافحة الفساد لم تعد مجرد امتياز يقتصر على المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، فهي لاتستطيع وحدها ان تخفف من حدة الفساد، لذا لابد من مشاركة مجتمع الاعمال اذ انه يشكل مفتاحا لنجاح هذا المجال فاذا ما اختارت الاعمال البقاء بعيدة عن مضمار المساعي واستمرت في المشاركة في الفساد فستفقد الكثير من الفرص المتاحة لتنشيط واستقطاب الاستثمار المحلي والاجنبي من خلال انعكاسها على المبلغ النهائي ونوعية الاستثمار، فالحصول على الصفقات العامة من عروض الحكومة عن طريق العمولات يزيد من تكاليف الاستثمار في قطاعات مثل البناء والاشغال العامة، اذا ما احتسبت مبالغ العمولات في محاسبات الشركات بصورة او باخرى. وفيما يخص نوعية الاستثمار، فان منح الصفقات لشركات محلية او اجنبية ليست بالضرورة متحكمة في ادارة الانتاج او في اخلاقيات الاستثمار، بل قادرة فقط على شراء ذمم المسؤولين، غالبا مايؤدي الى الغش في المنتوج. كما يؤثر الفساد في تحويل الاستثمار عن مجالات معينة الى مجالات اخرى، لها القدرة على انتاج الريع، مما يؤثر سلبا في عملية تخصيص الموارد، ويعيق عملية التنمية ، كما ان غياب التنافسية لن يحكم هذه الاعمال من البقاء والاستمرار في اطار الاقتصاد العالمي ذي التحديات والمتطلبات الكبيرة والكثيرة لذا يجب التفكير بالفساد على انه اكثر من مجرد اقتلاع مسؤولي الحكومة والمحتالين من مناصبهم، فالفساد عبارة عن احد اعراض مشاكل اخرى كامنة وليس المشكلة بذاتها. وعليه لابد من معالجة التيارات والاتجاهات التي تعمل على استدامته فلم يعد الصمت مقبولا في مواجهة الفساد في العديد من الدول. ان من العوامل الرئيسية التي ساهمت باحداث هذا التغييرهو الوعي المتزايد للتكاليف المترتبة على الفساد وارتفاع عدد الدول التي تحتضن الحريات الديمقراطية واقتصاديات السوق غير انه مع انتشار الوعي بمخاطر وعواقب الفساد تصبح الحاجة لايجاد الحلول الدائمة اكثر الحاحا، وعليه تتطلب الحلول الدائمة نهجا مؤسسيا لمكافحة الفساد لامجرد الاكتفاء بألقاء اللوم على الافراد. كما يجب السعي لاصلاح المؤسسات الحكومية والتخفيض من فرص الفساد من خلال تبسيط القوانين والانظمة والتعليمات مع الحرص على انشاء اليات حوكمة الشركات وضمان عدالة وشفافية العلاقات بين القطاع العام والخاص، وان التدابير الخارجية لمكافحة الفساد انما توضع كجزء من التطور المؤسسي وهي تشمل تطوير هياكل الحوافز التي تكافئ الصدق وتعاقب الرشوة واستغلال المنصب العام.

أولا: مشكلة وأهمية البحث : تتمثل مشكلة البحث بتوضيح الاثار السلبية لظاهرة الفساد وكيف ان انتشارها يؤثر على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل سلبي، فضلا عن دور الحكم الصالح في الحد من انتشار الفساد وتحقيق التنمية المستدامة وتحديد ابرز مطالب الاصلاح في الوطن العربي.

ثانيا: أهداف البحث : ينطلق البحث من الاهداف الاتية:

١. دراسة وتحليل متطلبات الاصلاح في الوطن العربي للحد من انتشار وتفشي ظاهرة الفساد ودور الحكومات العربية في تحقيق ذلك.
٢. التاكيد على العلاقة الوثيقة بين حقوق الانسان وبين التنمية المستدامة، فالبشر هم هدف التنمية المستدامة.
٣. ان تطور مفهوم التنمية الى تنمية بشرية مستدامة يشمل عملية مترابطة لكل مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي.
٤. الخروج بأستنتاجات وتوصيات تهدف الى بيان كيفية مساهمة الحكم الصالح للحد من انتشار الفساد وصولا لتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الفساد يؤثر تاثيرا كبيرا على تحقيق التنمية المستدامة في البلدان العربية.

رابعا: منهجية البحث : اعتمد الباحث منهج تحليلي معتمدا على الاسلوب الاستقرائي والاستنباطي في البحث، فقد تم تحليل البيانات التاريخية واستقراء الواقع الاقتصادي وتحليل الظواهر الاقتصادية قيد الدراسة، ثم استنباط الاثار والنتائج الناجمة عن هذه الحالة.

خامسا: هيكلية البحث : تم توزيع البحث على ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول (مفهوم الفساد ومؤشرات قياسه)، ويتضمن: اولا (مفهوم الفساد وتصنيفاته)، ثانيا (مؤشرات قياس الفساد)، ثالثا (اثار الفساد وتكاليفه الاقتصادية)، المبحث الثاني (دور الحكم الصالح في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة)، ويتضمن:
اولا (مفهوم الحكم الصالح وابعاده)، ثانيا (قياس الحكم الصالح)، ثالثا (علاقة الحكم الصالح بالتنمية المستدامة)،
رابعا (اليات تحقيق الحكم الصالح)، خامسا (دور الحكم الصالح في مكافحة الفساد)، والمبحث الثالث (متطلبات الحكم الصالح في الوطن العربي)، ويتضمن: اولا (ابرز مطالب الاصلاح في الوطن العربي)، ثانيا (معوقات جهود تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي والاثر السلبي لاستشراء الفساد فيها)، ثالثا (التحديات التي تواجه الدول العربية في مجال الحكم الصالح ومكافحة الفساد)، رابعا (ما يمكن عمله عربيا)، واختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

مفهوم الفساد ومؤشرات قياسه واثاره

من خلال المتغيرات التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية ونتيجة للمعاناة من الاثار السلبية لظاهرة الفساد التي تصاعدت وتائرها متزامنة مع تلك التغيرات، توصلت الدراسات المعنية بشان الشفافية ومراقبة الفساد الى ثلاثة شروط رئيسية هي (الشفافية، والمسائلة، وحسن الحكم) للحد من الفساد من جهة وارساء دعائم لبناء مجتمع التنمية

البشرية المستدامة من جهة اخرى، فلا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة دون اغفال موضوع الفساد والحكم الصالح والسبب في ذلك يعود الى الفشل غير المتوقع للبرامج المالية التي اودعتها هيات دولية كبيرة مثل (البنك الدولي) لدى الدول التي تمر بمصاعب اقتصادية حيث تبين ان جل هذه الدول تسئ استخدام هذه المساعدات الموجهة للتنمية وفي اكثر الاحيان تطالها يد الفساد.

وبمجرد ان اثبتت المقاربات النظرية لعلم الاقتصاد العلاقة المفسرة بين تقدم الفساد وتخلف التنمية في الدول النامية سارعت الجهات المهتمة بالشان التنموي الى دق ناقوس الخطر والى اقتراح استراتيجيات محددة ومدروسة للحد من تنامي هذه الظاهرة ومعالجتها ومن ثم التبشير بما يعرف بالحكم الراشد او الحكم الصالح، فضلا عن شرط اخر (رابع) يعد عامل مساعد للشروط الثلاث السابقة وهو التنافسية بشقيها (الاقتصادي والسياسي) التي من خلالها مجتمعة يمكن تحقيق اكبر قدر من المشاركة السياسية والتمتع بالحقوق والتوزيع العادل للفرص والثروة وبما يخدم جميع افراد المجتمع[١].

اولا: مفهوم الفساد وتصنيفاته :

هناك مفاهيم متعددة لظاهرة الفساد وبالنظر لكثرة أساليبها وتنوع سبل تغلغلها الضارة في مفاصل الدول فهي تاخذ معنى الرشوة وكذلك الاختلاس والمحاباة او الحياد عن الحق .....الخ من المعاني التي تعبر عن اخطبوطية اذرع الظاهرة وتفشيها بنسب متفاوتة بين مجتمع واخر او دولة واخرى حسب مستويات تقدمها او تراجعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني، فضلا عن سبل نشاة افرادها وطبيعة الثقافة السائدة. ولعل البدء بالمفاهيم اللغوية يساعد على تفسير معنى الفساد الذي يعني اخذ المال ظلما او التلف او العطب او الجدب والقحط او القتل واغتصاب المال[٢].

كما يفسر بانه العصيان لطاعة الله او انه بالغ الافساد او السحت اي المال الحرام او البرطلة اي الرشوة[٣].

انتقالا من العام الى الخاص المبتغى، نجد تفسيرات مختلفة للظاهرة، وهو ما يتضح من خلال اختلاف تعريفها. حيث نجد لدى سوزان روز- اكرمان ان الفساد احد الاعراض التي ترمز الى وقوع خطأ في ادارة الدولة، اي بمعنى ان المؤسسات التي صممت لادارة العلاقات المتداخلة بين المواطن والدولة، اصبحت تستخدم بدلا من ذلك، كوسيلة للاثراء الشخصي تقديم المنافع إلى الفاسدين[٤]. من ناحية اخرى صنفها عدد من الباحثين المعنيين بدراسة الظاهرة الى عدة اشكال من التصنيفات من اجل التعرف عليها بشكل ادق منها (الانحراف الاخلاقي لمسؤولين في الحكومة او الادارة)، (التنازل عن املاك الدولة من اجل مصالح شخصية).

كما تم تعريفه لاول مرة من قبل مؤسسة البنك الدولي والذي اعتمد في جميع الكتابات على انه (استعمال الوظيفة العامة اي الرسمية من اجل تحقيق المصلحة الخاصة)[٥]. فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول او طلب او ابتزاز رشوة لتسهيل عقد

او اجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء او وسطاء لشركات او اعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات او اجراءات عامة للتغلب على المنافسين، وتحقيق ارباح خارج اطار القوانين المرعية. كما يمكن للفساد ان يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة وذلك بتعيين الاقارب او سرقة اموال الدولة مباشرة. كما تم تقسيم الفساد الى[٦]:

١. فساد صغير: ويشمل :-

أ- الية دفع الرشوة والعمولة (المباشرة) الى الموظفين والمسؤولين في الحكومة، وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات، وتسهيل الامور لرجال الاعمال والشركات الاجنبية، وهو ما يسمى تاريخيا في المنطقة العربية (بالبرطلة).

ب- وضع اليد على المال العام، والحصول على مواقع متقدمة للابناء والاصهار والاقارب في الجهاز الوظيفي، وفي قطاع الاعمال العام والخاص.

٢. فساد كبير: والمرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات، وتجارة السلاح، والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى (المتعدية الجنسية)، وما الى ذلك من ممارسات. ويحدث مثل هذا (الفساد الكبير)، عادة على المستويين السياسي والبيروقراطي، مع ملاحظة ان الاول يمكن ان يكون مستقلا، بدرجة او بأخرى، عن الثاني، او يمكن ان تكون بينهما درجة عالية من التدخل والتشابك. اذ عادة ما يرتبط (الفساد السياسي) بالفساد المالي حين تتحول الوظائف البيروقراطية العليا الى ادوات للاثراء الشخصي المتصاعد.

فالمسؤولون الموصوفون بهذه الظاهرة يتقنون استخدام اساليب ممارستها كما ان ممارسات الفساد يغطي بعضها بعضا وفي اغلب الاحيان يغض الطرف عما يعرف ب (الفساد الصغير) في بلد شاع فيه (الفساد الكبير)، والفرق بين هذين النمطين من الفساد يكمن في بيئته من جهة وفي قيمته ودرجة تاثيره على الموارد الاقتصادية والمال العام من جهة اخرى. ولكل مظهر من هذه المظاهر مسبباته الا انه وفيما يخص عالمنا العربي فان حيثيات الفساد وجذوره تتباين من بلد لاخر، والدوافع الى ممارسته تختلف هي الاخرى، فمسببات (الفساد الصغير) الذي يلحق عادة الموظفين لدى الادارة وموظفي البنوك وبعض المديرين لايتجاوز حدود الحاجة وصعوبة اوضاع العيش، الشى الذي يفسر انتشار هذا النوع من الفساد في مرحلة التحول من نمط الاقتصاد الموجه الى اقتصاديات السوق، بينما تكمن مسببات (الفساد الكبير) الذي يلحق غالبا المسؤولين الكبار ورجال الجيش في الرغبة في تحقيق فائض الريع.

وقديما تحدث ابن خلدون في مقدمته الشهيرة عن (الجاه المفيد للمال) وكأنه يقرأ واقعنا العربي المعاصر. اذ يرى ابن خلدون ان المال تابع للجاه والسلطة، وليس العكس، كما حدث في بعض البلدان الغربية اثناء عملية التطور الرأسمالي. واذا كان البعض يكونون الثروات، ويحققون التراكم المالي من خلال (التجارة)، فقد اشار ابن خلدون الى الاحوال الكثيرة التي تختلط فيها (التجارة) (بالامارة). اذ يكتسب البعض، من خلال المنصب والنفوذ الاداري، في اعلى مراتب جهاز الدولة اوضاعا تسمح لهم بالحصول على المغانم المالية، وتكوين الثروات السريعة، وتكون عادة بمثابة (ريع المنصب).

كذلك استجد خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي نوع جديد من ممارسة الفساد في الوطن العربي، ولاسيما من خلال العمليات الاستشارية، التي ترسيها هيأت المعونة الاجنبية، على مكاتب استشارية بعينها في القطر العربي المعني، بهدف تكوين (طبقة) او (نخبة) جديدة من المهنيين ورجال الاعمال، او (نخبة معولمة) ترتبط مصالحها بالترويج لبرامج المؤسسات الدولية وهيأت المعونة الاجنبية في مجالات محددة مثل : الخصخصة (privatization)، وتحرير التجارة، ودمج الاقتصاد العربي ببنية الاقتصاد العالمي وشبكة المعاملات المالية الدولية.

يمكن حصر أهم مكونات (اقتصاد الفساد) في الوطن العربي، على النحو التالي :

- **تخصيص الأراضي : من خلال قرارات ادارية علوية، تأخذ شكل (العطايا)، لتستخدم فيما بعد في المضاربات العقارية وتكوين الثروات.**
- **اعادة تدوير اموال المعونات الاجنبية للجيوب الخاصة.**
- **(القروض المجاملة) التي تمنحها المصارف من دون ضمانات جدية لكبار رجال الاعمال المتصلين بمراكز النفوذ.**
- **عمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح.**
- **العمولات والاتاوات التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب او الاتجار بالوظيفة العامة (ريع المنصب).**

ويعطي الشكل (١) صورة اكثر شفافية لدرجة الترابط والتقاطع بين (اليات الفساد) المختلفة كما نعيشها في الواقع اليومي

الشكل (١)

آليات الفساد

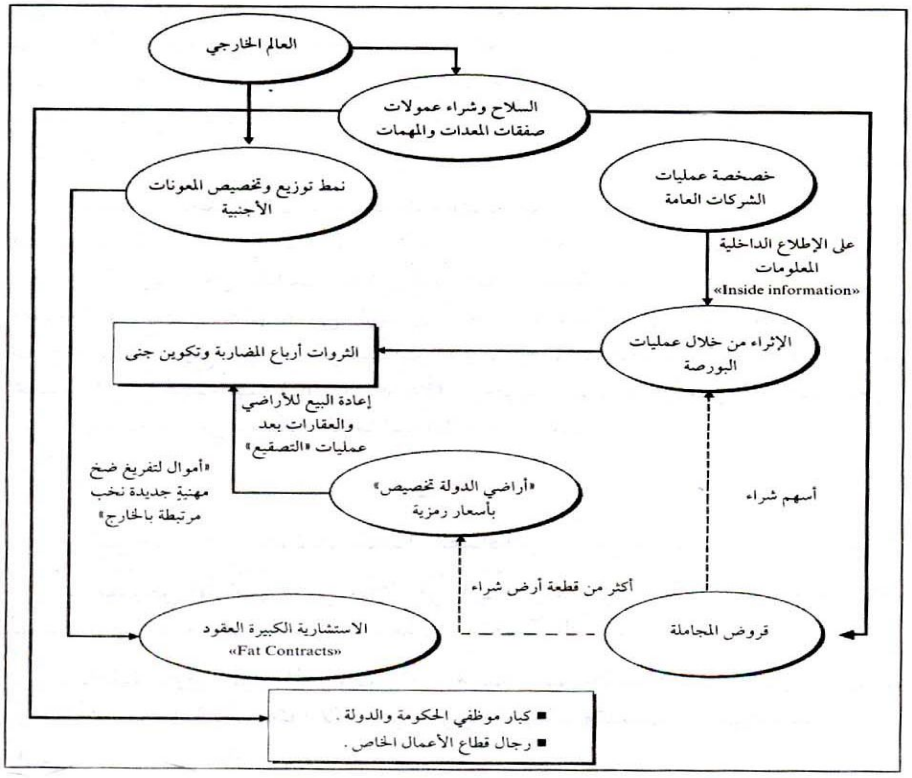

بينما قسم ناصر عبيد

الناصر الفساد الى مجموعة من التصنيفات القائمة على اساس انه يعد من (السلوكيات اللااخلاقية للموظف العام) وهي[٧]:

١. **فساد يرجع الى اسباب اقتصادية: الفقر والعوز كحافز لتقاضي الرشوات، تفاقم الازمات الاقتصادية، ارتفاع معدلات البطالة.**
٢. **فساد يرجع الى اسباب سياسية: غياب القدوة السياسية، تفشي البروقراطية الحكومية، المغالاة في مركزية الادارة الحكومية، ضعف اداء السلطات الثلاثة (تشريع وتنفيذ وقضاء).**
٣. **فساد يرجع الى اسباب ثقافية: الولاءات الاسرية، الولاءات الاثنية والقبلية، ميول عرقية وعنصرية.**

وهناك تصنيف اخر للفساد يستند الى تعريفه بانه (اساءة الى الثقة العامة واعتداء على النزاهة التي ترجى من الموظف العام ونخز في جسد المجتمع يفضي الى تهتكه وسقوط القيم الاخلاقية فيه الناجمة عن تفكك وسائل السيطرة للنظم السياسية الفاقدة لمصداقيتها في الممارسة)[٨]، حيث جرى التقسيم بالشكل التالي:

١. **فساد اجتماعي: ويشمل فضائح كبار المسؤولين الاخلاقية، استغلال الاطفال للاعمال اللااخلاقية.**
٢. **فساد اداري: ويشمل الرشوة، المحاباة والمحسوبية، الاحتيال.**

٣. فساد اقتصادي: ويشمل صفقات الاسلحة، انتشار الجريمة المنظمة، تهربات ضريبية وجمركية.
٤. فساد سياسي: ويشمل فساد الزعماء، التشريع، التنفيذ والقضاء.

وبراينا فان احسن تعريف لظاهرة الفساد هو ذلك الذي يصفها بواسطة مظاهرها وتجلياتها، فالجميع يعلم ان موارد اي دولة معرضة للنمو كما هي معرضة للنضوب والتبديد حسب طريقة تسييرها وكفاءة القائمين عليها الا ان ابرز عوامل تبديد الثروة القومية هو ان الحكم الفاسد بدأ من التمويل بالرشاوي الى التهرب الجبائي، الاختلاس، تحويل الاموال، تزوير الفواتير، التجاوز الجمركي، تدوير المساعدات الدولية وممارسة الريع.

ثانيا: مؤشرات قياس الفساد:

تهتم المؤسسات الدولية وبعض الدول الكبرى بمكافحة الفساد واقامة الحكم الصالح بصورة لافتة للنظر، فقد تاسست منظمة (الشفافية الدولية) وشعارها (معاملات شفافة ونزيهة) وجمعية (مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح) وشعارها (تعزيز دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد)، كما شهدت بعض الدول العربية بروز جمعيات ومؤسسات لمكافحة الفساد، مثل (الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة)، ومؤسسات الحكومة الالكترونية (شان لاردن).

وتدور انشغالات المنظومة الدولية هذه حول ترقية عمليات محاربة الفساد بتشجيع حرية الاعلام، واشراك المجتمع المدني في مراقبة هذه الظاهرة، الرقابة المحاسبية (التدقيق المحاسبي)، اعادة التنظيم القانوني للصفقات التجارية، ترقية الانتخابات الحرة والشفافة، اشراك الدبلوماسية بشكل اوسع في مكافحة تهريب وتبييض الاموال، بالاضافة الى وضع برامج محددة للمساعدة الدولية في مجال الفساد بانواعه واقامة الحكم الرشيد. ويعد مؤشر قياس الفساد في العالم cpi الذي وضعته منظمة (شفافية دولية) اهم معيار لقياس الفساد لدى الدول وترتيبها، ويتضمن هذا المعيار ١٠ درجات (من صفر الى الدرجة ١٠) وتتصاعد الدرجات حسب درجة الفساد. وتعد الدرجة صفر اسوأ حالة والدرجة ١٠ احسنها على الاطلاق، وعلى الرغم من ان مقياس (مؤشر قياس الفساد في العالم) لايشمل جميع دول العالم، الا انه يعطينا صورة كافية عن رؤية الشعوب ورجال الاعمال الى اوضاع بلدانهم، وتذهب جميع تقارير هذا المؤشر، التي شرع فيها عام ١٩٩٥، وتشارك في اعدادها مؤسسات مستقلة الى ان ثلثي دول العالم لاتتجاوز الدرجة ٥[٩].

ثالثا: آثار الفساد وتكاليفه الاقتصادية والاجتماعية:

ان لظاهرة الفساد مخرجات (اثار) تنعكس على المجتمعات التي تعاني من تاليل الفساد، ومن اهم الاثار التي تم رصدها[١٠]:

- الفساد يضعف النمو الاقتصادي للبلاد.
- زيادة حجم المديونية الخارجية وعدم امكانية سداد الدين وذلك لتوجيه الموارد الى غير مواردها الاساسية.
- تخفيض من مستويات الاستثمار، فتهريب الاموال يقلل من ثقة المستثمر الاجنبي وحتى المستثمر الوطني.
- الفساد يسهم في تردي نظم التعليم.
- تشويه عناصر النفقات الحكومية وزيادة التكاليف الادارية بسبب الخسارة والنقص في العوائد.

- يعظم انتشار الفساد من هجرة الكفاءات العلمية كنتيجة لتولي غير المؤهلين المناصب الحكومية بسبب اليات المحاباة والمحسوبية والقرابة والفئوية.....الخ، مما يفسح المجال لتهميش القدرات والامكانيات ذات التاهيل العلمي والفني من المشاركة في بناء البلد.
- ارتفاع حجم التهرب الضريبي، مما يسهم في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وضعف مستوى الانفاق العام على السلع والخدمات الضرورية.
- ارتفاع تكلفة الخدمات الى ١٠ بالمئة (وفق دراسة حديثة للبنك الدولي).
- ارتفاع تكاليف التكوين الرأسمالي (المباني والمعدات)، نتيجة العمولات التي تتراوح في بعض بلدان العالم الثالث ما بين ٢٠ بالمئة الى ٥٠ بالمئة فوق التكلفة الاصلية.
- اختلال النظام العام في البلاد.
- تعريض البلاد عند الحالات القصوى لاستشراء الفساد الى امكانية الخرق الخارجي للسيادة.
- يتسبب الفساد في تصاعد حالات العنف والانقسامات في المجتمع وفي اضعاف الاستقرار السياسي.
- التوزيع غير العادل للثروة بين ابناء البلاد مما يسهم في شيوع حالات الفقر والمجاعات وتردي الاحوال المعيشية والاجتماعية
- يعزز السياسات والانظمة الموجهة بشكل مضلل ولايستجيب لمتطلبات الاعمال.
- يقلل من المنافسة والكفاءة.
- يخفض من الريع العام للبضائع والخدمات الاساسية.
- يخفض الانتاجية ويحبط الابتكار.
- يخفض من مستويات التشغيل في القطاع الخاص.
- يخفض من عدد الوظائف النوعية في القطاع العام.
- يقلل من سيادة القانون.
- يعيق من الديموقراطية والاصلاحات الموجهة الى السوق.
- يسهم في ارتفاع معدل الجريمة.

المبحث الثاني

دور الحكم الصالح في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة

عند الشروع في الحديث عن الحكم الصالح وبروزه كمفهوم لصيق بتحقيق التنمية البشرية المستدامة، يمكننا القول ان المصطلح المذكور ولد مع الدعوات الجديدة الى اعادة بناء الديموقراطية، وتبني الاصلاحات الاقتصادية على اساس اقتصاد السوق، واعطاء دور اكبر للقطاع الخاص، فضلا عن المطالبة بزيادة حجم مشاركة الجمهور في العملية السياسية والاقتصادية، من خلال تجمعات مجتمعية ناطقة بأسمه ومعبرة عن رأيه هي منظمات المجتمع المدني، التي تعد اللبنة الاساس في بناء مجتمع التنمية المستدامة المذكور، في ظل اطر عمل تتسم بالشفافية والمساءلة والتعاون، في اقامة العدل لتحقيق مصلحة عموم الأفراد.

اولا: مفهوم الحكم الصالح وابعاده :

يعتبر مفهوم الحكم (governance) مفهوما محايدا يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وادارتها لشؤون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي، والحكم مفهوم اوسع من الحكومة لانه يتضمن بالاضافة الى عمل اجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وادارة عامة، عمل كل من المؤسسات غير الرسمية او منظمات المجتمع المدني بالاضافة الى القطاع الخاص. ويعبر مفهوم الحكم عن ادارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية اي الاقليمية والمحلية[١١]، ومفهوم الحكم بهذا المعنى الحيادي ليس جديدا بل هو قديم قدم الحضارات البشرية نفسها ان هذا المفهوم يدل على الاليات والمؤسسات التي تشترك في صنع القرارات او في التاثير فيها.

اما مفهوم الحكم الصالح (good governance) فيستخدم منذ عقدين من الزمان من قبل مؤسسات الامم المتحدة لاعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لادارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي، اي ان الحكم الصالح هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر ادارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وبتحسن نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم ويعرف نادر فرجاني الحكم الصالح بأنه[١٢] (نسق من المؤسسات المجتمعية، المعبرة عن الناس تعبيرا سليما، وتربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة في النهاية بواسطة الناس، وتستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس).

او هو (ممارسة القوة في مجموعة متنوعة من محيط وبيئة المؤسسات بهدف التوجيه والسيطرة، وتحديد وتنظيم الانشطة بما يخدم المواطنين)[١٣]. من هذه التعاريف نستشف ان الحكم الصالح ما هو الا (عنصر من عناصر قوة الدولة اذا ما تزامن مع الشفافية والمساءلة) كونه يوفر بيئة حسنة لارتقاء المجتمعات، وتحقيق الكثير من المميزات التي منها (الشرعية)، و(حرية انشاء الروابط والجمعيات)، و(المشاركة في الحياة العامة وحرية التعبير)، و(وجود هياكل قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة)، و(اعتماد المحاسبة والوضوح في عمل الادارات) و(توفير المعلومات الصحيحة) و(فاعلية ادارة القطاع العام)، بالاضافة الى (التعاون المثمر بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني)[١٤] التي بوجودها تتمكن المؤسسات والجمهور من مراقبة الانحراف، والحد منه وتحجيمه.

ان ادارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الصالح تتضمن ثلاثة ابعاد مترابطة هي[١٥]:

١. البعد السياسي: الذي يتعلق بطبيعة السياسة وشرعية ممثليها.

٢. البعد التقني: الذي يتعلق بعمل الادارة العامة وكفاءتها وفعاليتها.
٣. البعد الاقتصادي والاجتماعي: الذي يتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتاثيرها على المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، فضلاً عن علاقتها بالاقتصادات الخارجية والمجتمعات الاخرى من جهة ثانية.

وتترابط هذه الأبعاد مع بعضها لانتاج الحكم الصالح الذي يعتمد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، فلا يمكن تصور ادارة عامة فاعلة من دون استقلال الادارة عن نفوذ السياسيين، ولايمكن للادارة السياسية وحدها من دون وجود ادارة عامة فاعلة من تحقيق انجازات في السياسات العامة. كما ان هيمنة الدولة على المجتمع المدني وتغييبه ستؤدي الى غياب مكون رئيسي في التأثير في السياسات العامة، ومراقبة السلطة السياسية والادارية ومحاسبتها. ومن جهة ثانية، لاتستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماية بغياب المشاركة والمحاسبة وبغياب الشفافية، ولاتؤدي الى تحسين اوضاع المواطنين غير القادرين على تصحيح هذه السياسات. لذلك فأن الحكم الصالح هو الذي يتضمن حكما ديموقراطيا فعالا، ويستند الى المشاركة والمحاسبة والشفافية[١٦]. وكما اسلفنا فأن الحكم الصالح يعتمد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. ويشمل القطاع الخاص كل المشاريع الخاصة غير المملوكة من الدولة في قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات، مثل المصارف الخاصة، ووسائل الاعلام الخاصة وغيرها.

ثانيا : قياس الحكم الصالح :

في البدي٤، لابد من الاشارة الى ان محاولة تعميم اسس الحكم الصالح عبر استخدام معايير موحدة، قد تحمل بعض التعسف الذي ينتج عن عدم احترام الخصوصيات الثقافية، والفوارق في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين المجتمعات والدول. لذلك يجب ان تكيف معايير الحكم الصالح مع حالة البلد او المناطق على الاقل، حيث قد تختلف الاولويات، حسب تاريخ وتراث وثقافة ومستوى تطور هذه البلدان. وهذا التكيف للمؤشرات والمعايير ضروري للانتقال من مرحلة المفهوم النظري الى ابتكار الاليات العملية التطبيقية التي تسمح تدريجيا بتطوير الادارة والحكم، وترفع من مستويات المحاسبة والمساءلة والمشاركة والشفافية.

ويمكن مقاربة الموضوع من خلال التعرف غلى خصائص الحكم السيئ او غير الصالح، من اجل المعرفة العملية لعملية الانتقال الى مرحلة الحكم الصالح. وتبدو محاولة تعميم اسس الحكم غير الصالح او السيئ (poor governance) اقل تعسفا، حيث يمكن التعرف على هذه الخصائص ومحاربتها، والتي تشمل[١٧]:

١. الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح والصريح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص.
٢. الحكم الذي ينقصه الاطار القانوني، ولا يطبق مفهوم حكم القانون، بحيث تطبق القوانين تعسفيا، ويعفى المسؤولين انفسهم من تطبيق القوانين.
٣. الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية والاجرائية امام الاستثمار الانتاجي بما يدفع نحو انشطة الربح الريعي.
٤. الحكم الذي يتميز بوجود اولويات تتعارض مع التنمية المستدامة وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها.

٥. الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة او مغلقة وغير شفافة للمعلومات، ولعمليات صنع القرار بشكل عام، وعمليات وضع السياسات العامة بشكل خاص.
٦. الحكم الذي يتميز بوجود الفساد وانتشار الياته وثقافته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.
٧. اخيرا، الحكم الذي يتميز بأهتزاز شرعية الحكم وضعف ثقة المواطنين به، مما قد يدفع الى انتشار القمع ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الانسان وسيادة التسلط.

ويمكن اعتبار هذه المؤشرات السلبية ادوات قياس في حال تم تجاوزها نحو نقائضها، وان بشكل نسبي وتدريجي وجزئي.

اما خصائص الحكم الصالح فعديدة ومتنوعة، وقد تختلف بأولوية التطبيق من بلد الى اخر، وهذه الخصائص او المعايير تتوزع بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وادارية. ولا تشمل اداء الدولة ومؤسساتها المركزية واللامركزية فحسب، بل تشمل الادارة العامة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطنين انفسهم بصفاتهم كأفراد وكناشطين اجتماعيين ايضا.

وتختلف الأولويات والمعايير كذلك باختلاف الجهات ومصالحها، فلو نظرنا إلى المعايير التي يستخدمها البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لوجدنا انها تستند الى ما يحفز النمو الاقتصادي، وحرية التجارة والخصخصة.

ولقد استندت دراسة البنك الدولي عن (الحكم الجيد) في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا الى معيارين اساسيين هما : التضمينية والمسائلة. المعيار الاول يشمل حكم القانون والمعاملة بالمساواة والمشاركة بالمساواة وتأمين فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة. اما المعيار الثاني فيتضمن التمثيل والمشاركة والتنافسية (سياسيا واقتصاديا) والشفافية والمساءلة والمحاسبة[١٨].

وفي بعض الدراسات الاخرى تم التركيز على ستة معايير للحكم الصالح هي[١٩] :

١. المحاسبة والمساءلة.
٢. الاستقرار السياسي.
٣. فعالية الحكومة.
٤. نوعية تنظيم الاقتصاد.
٥. حكم القانون.
٦. التحكم بالفساد.

اما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فركزت دراسة بأسمها على اربعة معايير فقط هي[٢٠] :

١. دولة القانون .
٢. ادارة القطاع العام .
٣. السيطرة على الفساد.
٤. خفض النفقات العسكرية.

هذا، بينما كانت الدراسات الصادرة عن برنامج الامم المتحدة الانمائي اكثر شمولا، وتضمنت تسعة معايير هي[٢١] :

١. المشاركة: وتعني حق المرأة والرجل بالتصويت وابداء الرأي مباشرة او عبر المجالس التمثيلية المنتخبة ديموقراطيا بالبرامج والسياسات والقرارات.
٢. حكم القانون:ويعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقا من حقوق الانسان بشكل اساسي.
٣. الشفافية: وتعني توفير المعلومات الدقيقة في مواقيتها وافساح المجال امام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية.
٤. حسن الاستجابة:ويعني قدرة المؤسسات والاليات على خدمة الجميع وتلبية الجميع دون استثناء.
٥. التوافق: ويرمز الى القدرة على التوسط والتحكم بين المصالح المتضاربة من اجل الوصول الى اجماع واسع حول مصلحة الجميع.
٦. المساواة وخاصة في تكافؤ الفرص: وتهدف الى اعطاء حق لجميع النساء والرجال في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من اجل تحسين اوضاعهم.
٧. الفعالية: وتهدف الى توفر القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب الى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على اساس ادارة عقلانية وراشدة للموارد.
٨. المحاسبة: وتعني نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة السياسية والادارية للمسؤولين في وظائفهم العامة، ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
٩. الرؤية الاستراتيجية: هي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة الى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية.

الشكل (٢)
معايير الحكم الصالح

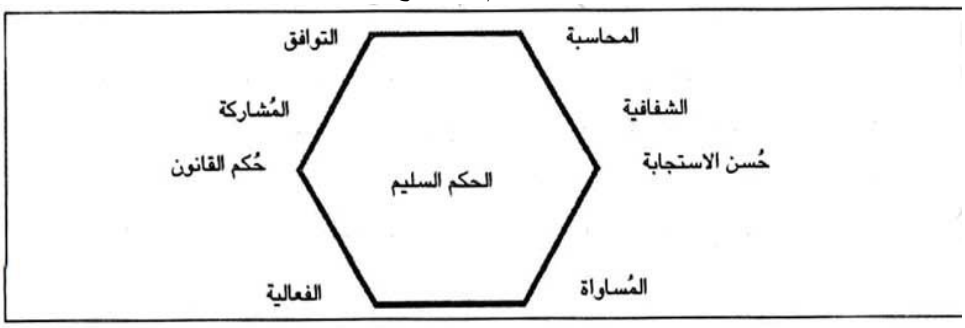

المصدر : "what is good governance " un-escp,p.3. www.gdrc.org

ثالثا : علاقة الحكم الصالح بالتنمية المستدامة :

لايمكن استكمال البحث في مفهوم الحكم الصالح دون الاشارة الى العلاقة بين الحكم الصالح وبين التنمية المستدامة ذلك ان المفهومين قد ترافقا في الظهور مع ثورة المفاهيم الجدية والتي تناولت التنمية المستدامة والتي اصبحت التنمية البشرية المستدامة جزءا منها، وقد ظهر مفهوم الحكم

الصالح وترافق مع تطوير تلك المفاهيم، وهذا مانحاول تناوله في هذه المداخلة من خلال النقاط التالية.

*** التنمية المستدامة :**

شهدت نهاية القرن الماضي تنامي الوعي لدى جميع الدول بقضايا البيئة، وقد طرح هذا الوعي من خلال تقرير لجنة (سنة ١٩٨٧) Brandt land[٢٢]، الذي استعمل لاول مرة مصطلح التنمية المستدامة والذي كان يقصد به تنمية مبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الاجيال الحالية مع عدم رهن ذلك بمستقبل الأجيال القادمة[٢٣].

هذا التقرير كان اساس عمل مؤتمر ريو(البرازيل) سنة ١٩٩٢، الذي اهتم بشكل رسمي بهذا الموضوع من خلال المصادقة على "جدول اعمال القرن ال ٢١" الذي اسس من الناحية النظرية مفهوم التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، الانساني والتنموي وتأكيد صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة والاصلاح البيئي من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة اخرى . اما في ٤ سبتمبر ٢٠٠٢ بقمة جوهانسبورج بجنوب افريقيا تم التاكيد على مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على خطة عاملة لدعم التنمية المستدامة للعلم في الالفية الجديدة[٢٤]. وبالتالي يستشف من قرارات قمة ريو سنة ١٩٩٢ "ان البشر هم محل اهتمام التنمية المستدامة" وهذا ايضا ما اكدت عليه لجنة حقوق الانسان للمفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الانسان في توصياتها في ٢٥ ابريل ٢٠٠٣ من خلال تاكيدها على العلاقة الموجودة بين حقوق الانسان، والبيئة والتنمية المستدامة[٢٥]. ويعرف تقرير Brandt land لسنة ١٩٩٧ التنمية المستدامة على انها "تلبية حاجات الاجيال الحالية دون المساس بأمكانيات تلبية حاجات الاجيال القادمة"، كما تعرف التنمية المستدامة على انها "نتيجة تفاعل مجموعة من اعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من اجل تلبية الحاجات الاساسية والصحية للانسان، وتنظيم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي الى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظرعن الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية للاشخاص ودون رهن مستقبل الاجيال القادمة على تلبية حاجاتها"[٢٦]. وبالتالي يمكن القول ان التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لمختلف رغبات وحاجات الانسان مع المحافظة على البيئة ودون رهن مستقبل الاجيال القادمة.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص اهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة وهي[٢٧]:

- العنصر الاجتماعي (تحقيق تنمية اجتماعية بين مختلف فئات المجتمع).
- العنصر الاقتصادي (تحقيق النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل للموارد والثروة).
- العنصر البيئي (المحافظة على البيئة وحمايتها).
- العنصر الثقافي (احترام التنوع الثقافي في المجتمع).
- العنصر المكاني (تحقيق توازن بين المدن والارياف والهيئة العمرانية).

*** التنمية البشرية المستدامة :**

هي نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تجعل الانسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الابعاد البشرية والاجتماعية بأعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية بأعتبارها شرط من شروط تحقيق التنمية، فهدف هذه التنمية هو خلق بيئة تمكن الانسان من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة، فالتنمية البشرية المستدامة منظور يتناول التنمية بطريقة تعني بكيفية توزيع ثمارها وبأثارها الاجتماعية والبيئية.

ولذلك يعتبر الاقتصادي أمارتا ياسن[٢٨]: ان المضمون الحقيقي للتنمية هو الحرية سواء تعلق الامر بالحرية بمعناها السلبي (الحرية من الفقر مثلا)، او الحرية بمعناها الايجابي (كحرية المرء على اختيار نوع الحياة التي يرغب فيها)[٢٩].

مما سبق تبين ان مفاهيم التنمية تغيرت من التركيز على النمو الاقتصادي الى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة، اي الانتقال من رأس مال البشري الى رأس مال الاجتماعي، وصولا الى التنمية الانسانية. واقترن هذا التطور في مفاهيم التنمية بادخال مفهوم الحكم الصالح في ادبيات منظمات الامم المتحدة، ومؤخرا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويعود السبب في ذلك الى ان النمو الاقتصادي لبعض البلدان لم يترافق مع تحسين مستوى عيش اغلبية السكان. وبهذا المعنى فأن تحسن الدخل القومي لايعني تلقائيا تحسين نوعية الحياة للمواطنين[٣٠].

ان تطور مفهوم التنمية الى تنمية بشرية مستدامة تشمل عملية مترابطة لكل مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي. وتستند هذه العملية الى منهاج تكاملي يقوم على العدالة في التوزيع ويعتمد المشاركة. كما انه يتضمن التخطيط الطويل المدى.، ليس للموارد الاقتصادية فحسب، بل للتعليم والسكن والبيئة والثقافة السياسية والتركيب الاجتماعي ايضا. وتم ربط مفهوم الحكم الصالح مع مفهوم التنمية البشرية المستدامة، لان الحكم الصالح هو الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي الى تنمية بشرية مستدامة. لقد ركزت تقارير التنمية البشرية التي بدأ برنامج الامم المتحدة الانمائي بأصدارها منذ العام ١٩٩٠ على مفهوم نوعية الحياة، وعلى محورية الانسان في العملية التنموية، ودرجت هذه التقارير على تصنيف الدول بناء على مفهوم ومعايير التنمية البشرية المستدامة، ومن هذه المؤشرات توقع الحياة عند الولادة، ومتوسط دخل الفرد الحقيقي، ومستوى الخدمات الصحية، ومستوى التحصيل العلمي[٣١]. ويمكن القول ان النمو الاقتصادي ما هو الا وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وليس غاية بحد ذاته، وان واجب ومسؤوليات الحكم الصالح ان يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين، وهذه المؤشرات تتعدى المؤشرات المادية التي تقيس الثروة المالية الى الاستثمار الضروري في رأس المال البشري. فالعلم والصحة مثلا يندرجان ككلفة تدفعها الدولة، لكنهما في نهاية الامر استثمار بعيد المدى، وضروري لتحسين نوعية الحياة لدى القسم الاعظم من المواطنين[٣٢].

ان التنمية البشرية المستدامة تنمية ديموقراطية تهدف الى بناء نظام اجتماعي عادل. و إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين، وعبر تمكين الفئات المهمشة، وتوسيع خيارات المواطنين وامكاناتهم. وهذا التعريف الاخير هو ما سماه :

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ بالتنمية الانسانية. ولكنه اضاف الى التعريف ابعادا مهمة وسعت سياق المفهوم، حيث اعتبر ان توسيع الخيارات الانسانية مرتبط محوريا بموضوعين مترابطين هما القدرات والفرص المتاحة، والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع، واكتساب المعرفة وتمكين الاطار المؤسساتي[٣٣].

ان تمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية اشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، وعبر تفعيل دور الاحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني. وهذه صفات ومؤشرات لايؤمنها الا الحكم الصالح.

وبأختصار، يمكن ادراج خمسة مؤشرات اساسية للتنمية البشرية المستدامة هي[٣٤].

١. التمكين : اي توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم، وامكانية ممارستهم لحرية الاختيار بعيدا عن الجوع والحرمان، وبالتالي امكانية مشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم.

٢. التعاون : وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر اساسي للاشباع الذاتي الفردي، حيث ان التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري، حيث تكون التنمية البشرية معنية بهذا البعد.
٣. العدالة في التوزيع : وتشمل الامكانيات والفرص وليس فقط الدخل، وكمثال على ذلك حق الجميع بالحصول على التعليم.
٤. الاستدامة : وتتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في حياة الاجيال اللاحقة، وحقها في العيش الكريم.
٥. الامان الشخصي : ويتضمن الحق في الحياة بعيدا عن اية تهديدات او امراض معدية او قمع او تهجير.

ويمكن اضافة الحرية والحق في اكتساب المعرفة والشفافية وتمكين المرأة بشكل خاص اعتمادا على مؤشرات التنمية الانسانية الوارد ذكرها في تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٢ [٣٥]، ان هذه المؤشرات النوعية لاتتحقق الا بوجود نظام ادارة للدولة او حكم سليم بالاحرى يضع السياسات العامة ويطبقها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية.

رابعا: اليات تحقيق الحكم الصالح : لا يمكن الحديث عن الحكم الصالح الا بتوافر آليات تحقيقه على ارض الواقع واخرى لاستدامته وتطوره وهي[٣٦] :

- الانتخابات الحقيقية.
- فعالية منظمات المجتمع المدني.
- انفتاح الفضاء الاعلامي والاعلام الحر.
- النظام الوطني المندمج (اي ان تعمل مختلف مؤسسات الدولة بالتكامل من اجل تحقيق : التنمية المستدامة، سلطة القانون ورفاهية السكان).
- الشفافية في ادارة الموارد المالية (التدقيق المالي والمحاسبي).
- الاليات ذات الطابع الاممي.
- القطاع الخاص.
- الاعلام الخاص.
- المجالس المحلية المنتخبة.
- الرؤية التجديدية.

خامسا: دور الحكم الصالح في مكافحة الفساد :

لابد من تناول التدابيرالمحددة لمكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص اي جانبي العرض والطلب من خلال الربط بين سيادة القانون ومستويات الفساد. ويبقى التحدي هنا حول اي المؤسسات تعتبر العنصر الرئيس في المشكلة مع اعطاء الاولوية لعملية اصلاحها، فالقطاع الخاص لايدرك دوما انه في حقيقة الامر مصدرا للفساد ففي حالات كثيرة لابد في النهاية من تقديم الرشاوي والاتفاقيات السرية على الرغم من صحة الحقيقة بان القطاع الخاص يكون في اغلب الاحيان ضحية لمسؤولي الحكومة الفاسدين الذين يستغلون صلاحياتهم وسلطاتهم لابتزاز المواطنين[٣٧] وربما تكون حوكمة الشركات هي الادارة الوحيدة الاكثر فاعلية للحد من القدرة على المشاركة في الفساد فمثل هذه الحوكمة هي التي تنشئ النظام الذي يعيق من القدرة على تقديم الرشاوى بشكل مستور.

اما القيم الاساسية للحوكمة فتتمثل في العدالة والشفافية والمسائلة والمسؤولية كما ان الاليات المعتمدة في بناء انظمة حوكمة جيدة هي التي توجه العلاقة بين المالكين والمدراء والموظفين وغيرهم من الفئات المؤثرة والمتأثرة والحوكمة هي التي تتضمن تصرف المدراء وممارسة الإدارة للحكم الجيد كما يحصل المستثمرون على المعلومات المناسبة وفي التوقيت المطلوب والاهم من هذا

هو ان عملية صنع القرارات تتم في العلن لاخلف الابواب المغلقة وبذلك تعمل الحوكمة على عرقلة القيام بعرض الرشاوى او موارد اخرى الى مسؤولي الحكومة مقابل خدمات يتم تقديمها ، لذلك لابد من وضع الاسس المتينة للقضاء على فرص الفساد ومحاصرته في اضيق الحدود حين ينشأ، ويضمن هذه النتيجة الحميدة الحكم المؤسسي الصالح والمبادئ التي تحكم نشاط مكوناته، غير ان العلاقة بين الفساد والحكم تعمل في الاتجاه العكسي ايضا حيث يحرف استشراء الفساد عملية اتخاذ القرار في المجتمع عن غاية خدمة الصالح العام وتوجيهها لخدمة مصالح القلة المتنفذة وهي عادة الاشد ضلوعا في الفساد، ومن ثم فان النجاح في مقاومة الفساد يحد يد الضالعين فيه عن المساهمة في افساد المجتمع.

المبحث الثالث

متطلبات الحكم الصالح في الوطن العربي

رغم اتخاذ الحكومات في العديد من البلدان العربية خطوات من اجل القضاء على الفساد وتحقيق الحكم الصالح لما لذلك من اثر كبير على تحقيق عملية التنمية في الوطن العربي، لازالت هناك حاجة ماسة لمزيد من الجهد في هذا المجال من خلال طرح معالجات سريعة ومتعمقة لنقص الحكم الصالح والحد من الفساد، ولعل هذه القضية هي الاشد حضورا في النقاش الدائر داخل المنطقة في الوقت الراهن خاصة وان الاصلاح الجزئي لم يعد كافيا للوصول الى تحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن ان اشتداد التحدي في مواجهة معوقات الاصلاح جاء متزامنا مع ارتفاع تطلعات الشعوب التي اصبحت اكثر تطلعا وعلما.

اولا : ابرز مطالب الاصلاح في الوطن العربي :

انطلاقا من تقرير التنمية الانسانية في العالم العربي لسنة ٢٠٠٣، فأن أبرز مطالب الإصلاح في الوطن العربي تتمثل في النقاط التالية :

* الاصلاح السياسي : ويشمل الإصلاح السياسي ما يلي[٣٨]:

- إنهاء الأحكام العرفية وحالة الطوارئ.
- احترام مبادئ الديموقراطية التعددية، والحق في التداول السلمي على السلطة.
- حماية ضمانات استقلال القضاء المدني، والغاء المحاكم الاستثنائية، ووقف إحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية ايا كانت طبيعة الاتهامات الموجهة اليهم، وضمان مبدأ سيادة القانون.
- وقف ممارسات الاعتقال الاداري والتحفضي، واطلاق سراح كافة سجناء الرأي والمعتقلين دون تهمة، ووضع حد لملاحقة المخالفين في الرأي وتجريمهم والسماح للمنفيين لاسباب سياسية بالعودة الى بلدانهم دون شروط ودون ضمانات قانونية.
- وضع حد نهائي لممارسات التعذيب باعتباره جريمة ضد الانسانية وملاحقة مرتكبيه، واغلاق السجون غير القانونية.
- اصلاح التشريعات العربية وفقا للمعايير الدولية، وبخاصة تلك التي تتعارض مع حريات الرأي والتعبير وتداول المعلومات والحق في المعرفة، والعمل من اجل انهاء سيطرة الدولة على كافة وسائل الاعلام، ومطالبة الحكومات العربية بتقنين حق التجمع والتنظيم السلمي لكافة الجماعات والقوى الفكرية والسياسية في اطار قانون ودستور ديموقراطي.
- اتخاذ اجراءات فورية للاصلاح الاداري والمالي، ومقاومة الفساد والتصدي لنهب المال العام وتعزيز أليات الشفافية والمحاسبة.

- حماية المدافعين عن حقوق الانسان وحقهم في الحصول على المعلومات وعقد الاجتماعات والاتصال بكافة الاطراف المعنية، وحقهم في استخدام القانون الدولي والوطني للدفاع عن حقوق الانسان.
- الاقرار بالتعددية الثقافية والعرقية وغيرها، واحترام حقوق الانسان للاقليات، وفي مقدمتها المساواة التامة والتمتع بحقوق المواطنة الكاملة.

- توفير فرص متساوية للنساء والرجال في المشاركة السياسية، وتخصيص نسبة من مقاعد البرلمان والمؤسسات التمثيلية الاخرى للنساء.

* التنمية والاصلاح الاقتصادي : ويتم تمثيلها بما يلي :

- تاكيد ارتباط الاصلاح الاقتصادي بالاصلاح السياسي الشامل القائم على احترام الديموقراطية وحقوق الانسان.
- ادارة حوارات وطنية موسعة حول خيارات واولويات الاصلاح الاقتصادي، وخلق قنوات ديموقراطية لتعزيز مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار الاقتصادي.
- تعزيز الشفافية والمحاسبة وضمان تدفق المعلومات عن الوضع الاقتصادي الى الرأي العام.
- وضع السياسات والاليات التي تكفل توفير شبكة امان فعالة للفئات الضعيفة والمتضررة من عمليات الاصلاح الهيكلية، خاصة الاطفال والنساء والفقراء.
- التزام الحكومات بالمعايير الدولية لحقوق الانسان، خلال مراحل التفاوض او ابرام او تنفيذ اية اتفاقيات تجارية او اقتصادية او مالية ثنائية او جماعية.

ثانيا : معوقات جهود تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي والاثرالسلبي لاستشراء الفساد فيها :

هناك مجموعة من المعوقات لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان العربية، ومن أهمها[٣٩] :

- عدم الاستقرار في الانظمة العربية الناتج عن غياب السلام والامن.
- مشكلة الفقر في بعض الدول العربية، وزيادة حدة الامية، والبطالة وتراكم الديون.
- استمرار الازدياد السكاني في المدن العربية واستمرار الهجرة من الارياف الى المناطق الحضرية، وتفاقم الضغوط على المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.
- تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.
- النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الاراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الاقطار العربية.
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة[٤٠].
- غياب الديموقراطية في كثير من الاقطار العربية.
- غياب حقوق الانسان في كثير من الاقطار العربية خاصة منها حقوق المرأة السياسية.

ومن اجل القضاء والتخفيف من هذه المعوقات يقع على الدول العربية مايلي:

- الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة وايجاد المناخ الملائم للاستثمار محليا ودوليا.
- ايجاد البيئة الصالحة لنشأة الشباب العربي وتأهيله وتوفير فرص العمل المناسبة له.
- ايجاد تخطيط سليم للموارد البشرية في الوطن العربي.
- اعطاء المناطق الريفية الاولوية عند اعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية.
- ترتيب المنطقة العربية لاوضاعها الاقتصادية والمؤسسية وايجاد تكتل عربي قوي.
- صيانة الارث الحضاري والديني الذي تنفرد به المنطقة العربية واستثماره لتحقيق التنمية المستدامة.

من خلال ما سبق يتضح ضرورة وجود ادارة سياسية فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة ولبلوغ هذه الاهداف لابد من بداية الاصلاح لتحقيق الحكم الصالح الضروري لاي تنمية مستدامة.

ثالثا : التحديات التي تواجه الدول العربية في مجال الحكم الصالح ومكافحة الفساد :

قبل التطرق الى التحديات الكبيرة امام الدول العربية لتحقيق الحكم الصالح لابد من دراسة تحليلية للوضع في الدول العربية، فهناك اسئلة كثيرة تطرح حول اشكالية الاصلاح في الوطن العربي، ويمكن الاجابة عن هذه الأسئلة التي تطرح، على أساس ان الفساد في البلاد العربية له مظهران رئيسيان هما :

- فساد النظام السياسي (غياب الديموقراطية ، وانتهاك حقوق الانسان .....).
- فساد الادارة العامة للموارد (الفساد المالي، وانتشار ظاهرة الفقر والبطالة .....).

ويمكن توضيح هذا الفساد من خلال النقاط التالية[٤١] :

١. اوضاع الممارسة السياسية: تشكو جل الدول العربية من ان أنظمتها الحاكمة لا تستند إلى الشرعية الديموقراطية سواء تعلق الامر بنظام الانتخابات المتبع من طرف الدول العربية، او نظام المشاركة واستقلالية السلطات.
٢. استقلالية الجهاز القضائي: تؤاخذ البلدان العربية على عدم استقلالية الجهاز القضائي بها ولا يمكن الحديث عن قضاء نوعي وجيد دون ان تتوافر لدى القاضي ضمانات دستورية لحمايته من الضغوطات السياسية والمعنوية والمادية.
٣. ادوات المسائلة الخارجية (الإعلام والمجتمع المدني):جل البلدان العربية تضع قيودا على حرية الاعلام ونشاط منظمات المجتمع المدني (سواء كانت هذه القيود قانونية، سياسية، معنوية وحتى مالية ومادية).

رغم ما تقوم به هذه البلدان العربية الا انها تواجه على الاقل ستة تحديات من اجل الوصول الى تحقيق الحكم الصالح وهي[٤٢] :

١. الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي.
٢. تحديد اطار للحكم الاقتصادي الصالح متكيف مع المجتمع ويشكل ركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد.
٣. اعادة تحديد وتاكيد دور الدولة.
٤. ضمان تسيير احسن للقطاع العمومي.
٥. خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصة.
٦. تحسين نوعية الخدمات.

رابعا : ما يجب عمله عربيا :

ومن اجل تحقيق تنمية مستدامة في الوطن العربي يجب على الدول العربية القيام بمجموعة من الاجراءات للوصول الى الحكم الصالح وبالتالي الى التنمية المستدامة خاصة ان في اخر تقرير لمؤسسة (شفافية دولية) حول نتائج التحقيق للفساد في العالم لسنة 2003 رتبت الدول العربية[٤٣] ضمن التصنيف التالي :

- **المجموعة الاولى : تقع ضمن المساحة المتوسطة في مجال الحكم الصالح اي بين درجة 26 والدرجة 46 وعددها 8 دول عربية[٤٤].**
- **المجموعة الثانية : تقع ضمن المساحات الخضراء اي بين الدرجة 66 والدرجة 88 وعددها 7 دول عربية.**
- **المجموعة الثالثة : تقع ضمن المساحة الاكثر خطورة في مؤشرات الفساد اي بين الدرجة 106 والدرجة 118 وعددها 3 دول عربية.**

فمن خلال التقرير 5 دول عربية فقط حصلت على مراتب مقبولة اي تقع ضمن مجال الحكم الصالح وهي : سلطنة عمان، البحرين، قطر، الكويت، دولة الامارات العربية المتحدة، اما باقي الدول حوالي 73% من الوطن العربي يقع ضمن مجال الحكم غير الصالح اي 13 دولة المتبقية من الدول العربية التي يشملها التقرير.

هذه الوضعية لاتدفع الدول العربية الى بناء استراتيجية فعالة للحكم الصالح انطلاقا من خصوصيتها الثقافية والتاريخية، وبالتالي استمرار الدولة مرهون بستة عناصر وهي:

١. **الشريعة (القانون).**
٢. **الحكومة (التنفيذ).**
٣. **السقب (الامة).**
٤. **العدالة (تساوي الفرص).**
٥. **الثروة (الموارد).**
٦. **التنمية (رفاهية السكان).**

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات:

١. **يمكن تقسيم الفساد الى نوعين اساسيين هما، فساد صغير وفساد كبير، الاول يشمل الية دفع الرشوة والعمولة مباشرة الى الموظفين والمسؤولين في الحكومة لتسهيل عقد الصفقات وهو مايسمى تاريخيا بالبرطلة، كذلك وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للابناء والاصهار والاقارب في الجهاز الوظيفي، اما الثاني فمرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات وتجارة السلاح، كذلك الحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى (متعدية الجنسية).**
٢. **تتراوح درجات قياس الفساد بحسب منظمة شفافية دولية ما بين (الصفر و ١٠)، وتعد الدرجة صفر اسواء حالة والدرجة ١٠ احسنها على الاطلاق.**
٣. **لادارة شؤون اي مجتمع من خلال الحكم الصالح لابد من توافر ثلاثة أبعاد رئيسية ومترابطة وهي البعد السياسي، البعد التقني، والبعد الاقتصادي والاجتماعي، فلا يمكن تصور ادارة عامة فاعلة من دون استقلال الادارة عن نفوذ السياسيين، ولايمكن للادارة السياسية وحدها من دون وجود ادارة عامة فاعلة من تحقيق انجازات في السياسة العامة.**
٤. **يعد كل من (التمكين، التعاون، العدالة في التوزيع، الاستدامة، والامان الشخصي)، مؤشرات نوعية اساسية للتنمية مكافحة الفساد دراسة التكاليف التي يفرضها على الحكومات والاعمال**

والمجتمع مع الحرص على تأسيس الحوكمة الجيدة ضمن القطاعين العام والخاص سواء بسواء، مثل هذه الاليات تقضي على الفرص المتاحة للفساد وتعمل على مساءلة المسؤولين والشركات على تصرفاتهم.البشرية المستدامة والتي لايمكن تحقيقها الابوجود نظام ادارة للدولة او حكم سليم يضع السياسات العامة ويطبقها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية.

٥. لازالت هناك حاجة ماسة في البلدان العربية لمزيد من الجهد من اجل مكافحة الفساد والحد من انتشاره والسعي لتحقيق الحكم الصالح، من خلال ايجاد حلول ومعالجات جادة وجذرية، خاصة وان الاصلاح الجزئي لم يعد كافياً للوصول الى تحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن تزايد تطلعات وثقافات الشعوب العربية.

ثانيا: التوصيات:

١. يجب أن لاتتركز تدابير مكافحة الفساد على اقتلاع الافراد الفاسدين من اماكنهم فحسب وانما يجب ان تتناول مبادرات مكافحة الفساد جذور الفساد وهي المؤسسات غير الكفوءة.
٢. بناء نظام من المؤسسات القوية المتوازنة يعمل على التخفيف من الفساد من خلال انشاء مجموعة من الهياكل المجدية للحوافز.
٣. تتطلب مكافحة الفساد دراسة التكاليف التي يفرضها على الحكومات والاعمال والمجتمع مع الحرص على تأسيس الحوكمة الجيدة ضمن القطاعين العام والخاص سواء بسواء، مثل هذه الاليات تقضي على الفرص المتاحة للفساد وتعمل على مساءلة المسؤولين والشركات على تصرفاتهم.
٤. يجب ان يشعر جميع الفاعلين في الوطن العربي بالحاجة الى اصلاح الحكم لديهم وان الحكم الصالح يكاد يكون الغائب الاكبر في ادارة الشؤن العامة في اغلب الدول العربية كما بينه تقرير الشفافية.
٥. ان تعالج اشكالية الحكم الصالح في الوطن العربي بشكل قطري وان تحدد مظاهر الفساد والقمع ومحاصرة حقوق الانسان العربي بدقة حسب درجة خطورتها وانتشارها عبر البلاد العربية.
٦. تبادر كل حكومة في كل قطر عربي الى اطلاق مبادرة عملية وهي مبادرة الحكم الصالح عبر الحوار المفتوح اعلاميا.
٧. تسعى مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة من اجل دفع الحكومات العربية الى اطلاق هذه المبادرة في اقرب وقت.
٨. تشارك في مبادرة الحكم الصالح الهيأت التالية :" الحكومة، البرلمان، جهاز القضاء، هيئة الرقابة، هيئة الخدمات العامة، الاعلام، منظمات المجتمع المدني، القطاع العام والخاص والهيأت الاممية " وان يكون للهيأت الدولية صفة خاصة لاتتعدى تقديم المساعدة الفنية وعرض التجارب التي يمكن الاستفادة منها.
٩. صياغة ميثاق سلوك يحمل صفة الاجماع والالزام وتتعهد بأحترامه وتطبيقه جميع الهيأت المشاركة في صياغة المبادرة، ويتضمن هذا الميثاق:
   - التعيين في المناصب الوزارية والسامية للدولة.
   - الانتخاب الشفاف.
   - المسائلة ومحاسبة الحكومة لدى ممثلي الشعب.
   - المحاسبة الوطنية واصدار تقارير دورية عنها.
   - عمل الجهاز القضائي على اساس الاستقلالية.
   - ممارسة حق الاعلام وابداء الرأي والتظاهر.
   - ادارة الموارد العامة.
   - تأسيس ودعم منظمات المجتمع المدني.
١٠. ان يجري تطبيق التعهدات والالتزامات وتأسيس الهيئات المكلفة بمتابعة الاصلاح بمراحل مدروسة.
١١. ينبغي الا تلغي هذه الخطة المؤسسات الموجودة بل ترمي الى اصلاحها واكمال النقص بها، وان يتم التركيز لدى التنفيذ على الموارد البشرية قبل النصوص والمؤسسات.

١٢. لانجاح هذه الخطة يفترض ان تحظى باجماع كافة الاطراف بما في ذلك المؤسسة الامنية. هذه الاجراءات ان طبقت يمكن ان يتحقق الحكم الصالح في البلدان العربية كما هو موجود في كثير من دول العالم المتقدم.

المصادر:

١. عماد الشيخ داود، باحث في العلوم السياسية، الشفافية ومكافحة الفساد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤ ص١٣٥.
٢. خليل الجرة لاروس، المعجم العربي الحديث، باريس : مكتبة لاروس، ١٩٧٣، ص٩٠٧.
٣. المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٩، ٦٥١ و٨١٣ .
٤. سوزان روز- اكرمان، الفساد والحكم : الاسباب، العواقب و الاصلاح، ترجمة فؤاد سروجي (عمان : الاهلية للنشر، ٢٠٠٣)
٥. محمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت ١٩٩٤، ص٤٨٩.
٦. انظر البنك الدولي للانشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العام، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة ١٩٩٧، ص١١٢.
٧. ناصر عبيد الناصر، ظاهرة الفساد، دمشق، دار المدى، ٢٠٠٢، ص٦٧-٧٨.
٨. عماد الشيخ داود، الفساد والاصلاح، دمشق اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٣، ص ٤٧.
٩. بشيرمصيطفى،الفساد الاقتصادي واثاره المدمرة http://www.iragihome.com
١٠. مصطفى كامل السيد، صلاح كامل زرنوقة، جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٩، ص٥٨.
١١ . هذا التعريف تعتمده الكثير من منظمات امم المتحدة، انظر : the governance working group of the international institute of administrative sciences 1996, and understanding the concept of governance, in : www.gdrc.org
١٢. نادر فرجاني، " الحكم الصالح : رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية، " المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٥٦ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٠)، ص ٤ وما بعدها.
١٣. حول الشفافية والمساءلة وحسن الحكم في الغرب، انظر: غادة موسى، " الشفافية والمساءلة في ألمانيا بعد الوحدة، " في : الفساد والتنمية : الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، ص ٨٦.
١٤. لمزيد من التوضيح، انظر : برنامج الامم المتحدة الانمائي، رؤية جديدة لنظام ادارة الدولة والمجتمع (نيويورك : مكتب تطوير سياسات التنمية، ١٩٩٧)، ص ٨.
15 . united nations development programme (undp) n.y 1997
16. united nations development programme (undp), reconceptualizing governance for .sustainable human development: discussion paper 2 (new york: undp, 1997), p.3
17.governance and development (Washington, dc: world bank, 1992), p.9.
١٨. انظر التقرير عن التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا : الحكم الجيد لاجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا : تحسين التضمينية والمساءلة (واشنطن : البنك الدولي، ٢٠٠٣)، ص٣ .
19 . danile Kaufmann, aart kraay and Massimo mastruzzi, governance matters lll: governance indicators for 1996-2002, policy research working paper, 3106 (Washington, dc: world bank, {2003}).
20. participatory development and good governance, development co-operation guidelines series (Paris: organization for economic co-operation and development, 1995), p. 14.
21. . undp, governance for sustainable human development: a undo policy document, pp. 4-5.
٢٢. هذا التقرير على اسم السيدة harkm Brandt land رئيسة وزراء النرويج في سنة ١٩٨٣ ترأست اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، وهذه اللجنة اصدرت تقريرها سنة ١٩٨٩

تحت اسم (مستقبلنا جميعا) هذا التقرير كان اساس جدول عمل اجتماع الارض والتنمية سنة ١٩٩٢ (قمة ريو بالبرازيل) .

23 . Martin Klulambi Pongo , Democratie et Developpement durable en Afrique Francophone : elements pour un debat seminaire sur le developpement durable en pays francophone à Ouaga Dougou Afrique le 24/11/2003

24 . lire Eduardo goldsmith, le Tao de 1, ecologies one vision ecologique due mind, editions due richer, Monaco 2002.

- تقرير الامين العام عن اعمال المنظمة ١٩٩٨ التعاون من اجل التنمية www.un.org

25 .- resolution 2003 de la commission des droids de l,homme du haut commissariat des nations unites aux droids de l,homme du 25 aril 2003.

- Michel prier, droid de l, home a l environnement et developpement durable seminaries sure le developpement durable en pays francophone op-cit.

26 . jean-Pierre kaput, le developpement durable revisit, seminaries sure le developpement durable en pays francophone op-cit.

٢٧ . لمزيد من التدرج يمكن الرجوع الى sia;a coulibaly, participation sitoyenne bone governance et developpement durable : les conditions de la durability social des actions de developpement seminaries sure le developpement durable en pays francophone op-cit.

٢٨ . الباحثان اماراتايا سن (هندي) ومحبوب الحق (باكستاني) هما من وضعوا نظرية التنمية البشرية خلال عملهما في البرنامج الانمائي للامم المتحدة سنة ١٩٩٠، ومارتايا سن هو حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد.

٢٩ . برنامج الامم المتحدة الانمائي، مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة، اكتوبر٢٠٠٣ الاردن www.jordandevnet.org

30. undp, reconceptualizing governance for sustainable human development: discussion paper 2, p.5.

٣١. هناك شرح واف لتطور مفهوم التنمية البشرية في : المصدر السابق نفسه، ص ٣- ٨ .

٣٢. المصدر السابق نفسه، ص٧ .

٣٣. انظر: برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٢: خلق الفرص للاجيال القادمة، ص١٦ – ١٧ .

34. undp, reconceptualizing governance for sustainable human development: discussion paper 2, p.8.

٣٥. برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، مصدر سابق، ص١٨

٣٦ . بشير مصيطفى، الاداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والادارة الراشدة، مداخلة ضمن فعالية الملتقى العلمي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات يوم ٨-٩ مارس ٢٠٠٥، جامعة ورقلة، الجزائر ، ص٢٨-.٣٣

٣٧ . د. جوان سوليفان، مكافحة الفساد وتطورات وحلول القطاع الخاص، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص ٢٥.

٣٨ . المنتدى من اجل المستقبل، الرباط، ٨-٩ ديسمبر ٢٠٠٤ www.hinfo.org

٣٩ . كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديموقراطية، مجلة علوم انسانية، العدد ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٥.
٤٠ . الاعلان العربي عن التنمية المستدامة لوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٤ اكتوبر ٢٠٠١، الموجه الى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بمدينة جوهانسبورج في جنوب افريقيا ايام ٢-١١ سبتمبر٢٠٠١.
٤١ . بشير مصيطفى، الاداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والادارة الراشدة، مصدر سابق، ص.٢٤
٤٢ . زاير بلقاسم، الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية، مداخلة ضمن فعالية المؤتمر الدولي حول الاداء المتميزة للمنظمات والحكومات يوم ٨-٩ مارس ٢٠٠٥، جامعة ورقلة، الجزائر، ص٩٩-١٠٠.
٤٣ . الدول العربية التي شملها التقرير هي : سلطنة عمان- البحرين- قطر- الكويت- الامارات العربية المتحدة- تونس- الاردن- المملكة العربية السعودية- سوريا- مصر- المغرب- ليبيا- لبنان- فلسطين- الجزائر- اليمن- السودان والعراق.
44 . transparency international, global corruption rapport 2004, Pluto press London 2004, pp187-188.
45."what is good governance" un-escap,p . 3 .<http://www.gdrc.org .